الترميز الدولي/ ISSN (P) :2710-2653 تاريخ استلام البحث : 2026/3/22
/ ISSN (E) :2960-253X تاريخ قبول البحث : 2026/5/10
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019 تاريخ النشر : 2026/6/30

التخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة للتنمية المستدامة في العراق

Strategic planning and public policies for sustainable development in Iraq

أ. م.د. سمية غالب زنجيل
Dr. Sumaya Ghaleb Zanjil
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية
Al-Mustansiriya University / College of Political Science
smso82@uomustansiriyah.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص:

ان دور التخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، يتم من خلال تحليل واقع التخطيط الحكومي والسياسات التنموية بعد عام 2003، ومدى قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتركز الدراسة على أهمية وجود رؤية استراتيجية طويلة الأمد وسياسات عامة فعّالة تسهم في تنويع الاقتصاد وتحسين الخدمات وتعزيز الاستقرار والتنمية البشرية.

كما تتناول الدراسة أبرز التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق، مثل الفساد الإداري، وضعف المؤسسات، والاعتماد على النفط، وعدم الاستقرار السياسي وتوصلت الدراسة إلى أن نجاح التنمية المستدامة في العراق يتطلب تعزيز التكامل بين التخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة، وتطوير المؤسسات، وتحقيق الحوكمة الرشيدة، مع اعتماد استراتيجيات شاملة تقوم على تنويع الموارد الاقتصادية، ودعم الاستثمار، وتنمية الموارد البشرية بما يضمن تحقيق التنمية للأجيال الحالية والمستقبلية.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الاستراتيجي، دعم الاستثمار، التنمية المستدامة، التخطيط الاستراتيجي

Abstract:

The role of strategic planning and public policies in achieving sustainable development in Iraq is examined through an analysis of the reality of government planning and development policies after 2003, and their ability to address economic, social, and environmental challenges. The study focuses on the importance of a long-term strategic vision and effective public policies that contribute to economic diversification, improved services, and enhanced stability and human development.

The study also addresses the most prominent challenges facing sustainable development in Iraq, such as administrative corruption, weak institutions, dependence on oil, and political instability. The study concludes that the success of sustainable development in Iraq requires strengthening the integration of strategic planning and public policies, developing institutions, achieving good governance, and adopting comprehensive strategies based on diversifying economic resources, supporting investment, and developing human resources to ensure development for current and future generations.
Keywords: Strategic planning, investment support, sustainable development, strategic planning

مقدمة:

تعد التنمية المستدامة إحدى القضايا المحورية التي تشغل الحكومات والمجتمعات المعاصرة، كونها تمثل مدخلًا شاملاً لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وضمان حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية. ويحتل التخطيط الاستراتيجي مكانة أساسية في هذا الإطار، إذ يُعد أداة عملية لصياغة الرؤى طويلة المدى، وتحديد الأهداف والبرامج التي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتحقق التنمية المتوازنة.

أما السياسات العامة فتُعد الإطار التنفيذي للتخطيط الاستراتيجي، حيث تترجم الخطط والرؤى إلى برامج وإجراءات عملية، تسعى إلى مواجهة التحديات التنموية مثل الفقر، البطالة، ضعف البنى التحتية، وتدهور البيئة. وفي العراق تبرز أهمية هذه العلاقة التكاملية بين التخطيط والسياسات العامة بصورة خاصة، نظرًا لما يواجهه البلد من تحديات معقدة ناتجة عن الحروب والصراعات والاعتماد الكبير على الموارد الريعية النفطية، فضلاً عن الحاجة الملحّة إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز العدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

من هنا تنبع أهمية هذا البحث، الذي يسعى إلى تحليل دور التخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، عبر تسليط الضوء على التوجهات الحكومية، والإمكانات المتاحة، والمعوقات القائمة، مع محاولة استشراف السبل الكفيلة بتعزيز فاعلية هذه الأدوات لضمان مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً.

اشكالية البحث: رغم امتلاك العراق موارد طبيعية وبشرية كبيرة، إلا أن السياسات العامة غالباً ما تعاني من ضعف في التخطيط الاستراتيجي، مما ينعكس سلباً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السؤال الرئيسي:

كيف يمكن للتخطيط الاستراتيجي في العراق أن يسهم في صياغة سياسات عامة فعّالة تحقق التنمية المستدامة؟

أهمية البحث

* يسلط الضوء على العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة.
* يساعد صناع القرار على تبني سياسات أكثر كفاءة وفاعلية.
* يبين التحديات التي تواجه العراق في تحقيق التنمية المستدامة.

أهداف البحث

* التعرف على مفهوم التخطيط الاستراتيجي ودوره في صياغة السياسات العامة.
* تحليل واقع السياسات العامة في العراق في ضوء أهداف التنمية المستدامة.
* بيان معوقات التخطيط الاستراتيجي في العراق.
* تقديم مقترحات لتفعيل دور التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة.

فرضية البحث:

* هناك ضعف في التكامل بين التخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة في العراق.

* عدم الاستقرار السياسي والإداري يمثل عائقاً رئيسياً أمام التنمية المستدامة.

* تبني آليات حديثة للتخطيط الاستراتيجي يعزز من فاعلية السياسات العامة.

منهج البحث: تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي: لدراسة المفاهيم والنظريات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة. وكذلك دراسة حالة: تحليل تجربة العراق في سياسات التنمية المستدامة بعد 2003.

حدود البحث:

* المكانية: العراق. والزمانية: من عام 2003 إلى الوقت الحاضر.

* الموضوعية: العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الاول: ماهية التخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة

يُعدّ التخطيط الاستراتيجي من أهم الأدوات التي تلجأ إليها الدول والمؤسسات لمواجهة تعقيدات الواقع المعاصر واستبصار المستقبل. فهو ليس مجرد عملية تقنية لصياغة الخطط، بل هو منهج فكري وإطار علمي يستند إلى الرؤية بعيدة المدى، ويهدف إلى توجيه الموارد والقدرات نحو تحقيق أهداف شاملة تسهم في تحسين نوعية الحياة وتعزيز التنمية المستدامة.

وفي السياق نفسه، تمثل السياسات العامة البُعد العملي للتخطيط، إذ تُترجم الأهداف والرؤى الاستراتيجية إلى برامج وخطط وتشريعات ملموسة تمس حياة الأفراد والمجتمع. فهي انعكاس لاختيارات الدولة واهتماماتها، ووسيلة لتحقيق المصلحة العامة من خلال معالجة المشكلات وصياغة بدائل مناسبة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة هي علاقة تكامل وتفاعل؛ فالأول يوفر الرؤية والاتجاه العام، بينما تقدم الثانية الآليات والأدوات التنفيذية لتحقيق هذه الرؤية. ومن هنا تأتي أهميتهما معًا في بناء دولة مؤسسات قادرة على التكيف مع المتغيرات المحلية والعالمية، وضمان تحقيق التنمية بمفهومها الشامل والعادل بين الأجيال.

المطلب الاول: مفهوم التخطيط الاستراتيجي وأهدافه

اولاً : مفهوم التخطيط الاستراتيجي: هو عملية تحديد الأهداف وتطوير الإستراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف على المدى الطويل، وكذلك عرف على انه العملية التي تقوم بها الدولة أو النخب الحاكمة لتحديد الأهداف العليا، وصياغة السياسات والبرامج الكفيلة بتحقيق المصلحة الوطنية وحماية الأمن القومي، في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية[1]. ويمكن تعريفه على انه تحديد الرؤية المستقبلية للنظام السياسي، واختيار الوسائل الملائمة لضمان استمراره وتطوره، مع القدرة على مواجهة التحديات والأزمات[2].

وهو عملية صياغة السياسات العامة في إطار طويل الأمد، بحيث ترتبط بالخيارات الاستراتيجية للدولة، وتترجم إلى برامج عمل موجهة نحو تحقيق أهداف قومية محددة[3].وهنالك تعريف معاصر يرى ان التخطيط الاستراتيجي السياسي يمثل أداة لإدارة الدولة في بيئة متغيرة، عبر صياغة خطط طويلة

المدى تضمن الأمن القومي، الاستقرار السياسي، والتنمية الشاملة[4]. وكذلك عرف على انه عملية منهجية لتقدير التحديات والفرص التي تواجه الدولة، ووضع بدائل وسياسات بعيدة المدى لحماية الأمن القومي وتعزيز القوة الشاملة[5]. أداة لصياغة المواقف الدولية للدولة وتحديد أولوياتها في السياسة الخارجية بما يحقق التوازن بين القدرات الوطنية والمصالح القومية[6]. وسيلة تعتمدها الحكومات لرسم الأهداف العامة وتخصيص الموارد لتحقيق أفضل استجابة للتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[7]. فن صياغة المستقبل السياسي للدولة عبر قراءة الحاضر والتنبؤ بالتحولات وصياغة سياسات قابلة للتنفيذ[8]. عملية تهدف إلى ربط الأهداف الوطنية العليا بالبرامج والسياسات التنفيذية لتمكين النظام السياسي من التكيف مع المتغيرات[9].

ثانياً : اهداف التخطيط الاستراتيجي:

يعد التخطيط الاستراتيجي من الادوات الاساسية الي تمكن الانظمة السياسية من ادارة شؤونها بفعالية وتوجيه مسارها نحو تحقيق الأهداف الوطنية بعيدة المدى. فهو لا يقتصر على رسم الخطط، بل يشمل بناء رؤية مستقبلية شاملة تُوجّه القرارات والسياسات العامة ضمن إطار منسق ومتكامل. ويمكن تلخيص أبرز أهدافه بما يأتي : –

- صياغة الرؤية السياسية المستقبلية للدولة: يهدف التخطيط الاستراتيجي الى بلورة رؤية واضحة لمستقبل الدولة، وتحدد الاتجاهات الكبرى في السياسة الداخلية والخارجية، وتساعد صانع القرار على التحرك وفق اهداف محددة ومعلنة[10].
- تحقيق الاستقرار السياسي والمؤسسي: يسهم التخطيط الاستراتيجي في ترسيخ الاستقرار السياسي، من خلال ترتيب الاولويات وتوجيه

السياسات بما يمنع حدوث الازمات ويقوي التماسك بين المؤسسات الحاكمة والمجتمع[11].

- رفع كفاءة عملية صنع القرار السياسي: يعتمد التخطيط الاستراتيجي على التحليل المنهجي للبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما ينتج قرارات واقعية فعالة تستجيب لمطالب المجتمع[12].
- تعزيز القدرة على التكيف مع المتغيرات: يمكن التخطيط الاستراتيجي صانع القرار من استشراف المستقبل والتعامل بمرونة مع الازمات والتحديات الداخلية والخارجية[13].
- تحقيق التكامل بين السياسات العامة: يساعد التخطيط الاستراتيجي على تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والامنية ضمن اطار وطني واحد، بما يمنع التعارض بين القرارات الحكومية ومما يزيد فاعليتها[14].
- تعزيز الشرعية والمساءلة السياسية: عندما تكون الخطط مبنية على المشاركة والشفافية، فأنها ترفع مستوى الثقة الشعبية بالمؤسسات ، وترسخ مبادئ المساءلة والشرعية في النظام السياسي[15].

خلاصة القول ان الهدف الجوهري للتخطيط الاستراتيجي السياسي يتمثل في تحويل العمل السياسي من ردود افعال متفرقة الى عملية منظمة قائمة على الرؤية والتحليل والتوقع، بما يضمن استدامة الاستقرار والتنمية، ويعزز موقع الدولة في بيئتها الاقليمية والدولية.

المطلب الثاني: ماهية السياسة العامة واهدافها

اولاً: مفهوم السياسات العامة:

تعرف السياسات العامة بأنها مجموعة من القرارات والتوجهات الرسمية التي تتخذها السلطات العامة في الدولة لمعالجة المشكلات العامة وتحقيق اهداف المجتمع ، ضمن اطار مؤسسي قانوني منظم. فهي في جوهرها تمثل خطة عمل حكومية تستند الى تحليل الواقع وتحديد الاولويات وصياغة البرامج والبدائل التي تحقق المصلحة العامة[16].

ويراد بها هي سلسلة من الافعال المقصودة التي تختارها جهة حكومية لمواجهة مشكلة او قضية ذات اهتمام عام[17]. كما ان هنالك من عرفها على انها عملية متكاملة تهدف الى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وتطلعات المواطنين[18].

وكذلك يراد بها برنامج حكومي هادف يتضمن مجموعة من القرارات والاجراءات التي تتبعها السلطات لتحقيق اهداف معينة في المجتمع[19].

وتعرف السياسة العامة على انها مجموعة من الاختيارات والقرارات التي تتخذها الدولة بهدف تنظيم حياة المجتمع[20]. وايضا هي تمثل الاطار العام الذي يحدد اتجاهات الدولة واولوياتها في مختلف المجالات سواء كانت سياسية او اقتصادية او اجتماعية[21]. وعرفت ايضا على انها تعبير عن اختيارات الدولة الرسمية في مواجهة القضايا العامة، تجسد في شكل قرارات وتشريعات وبرامج تنفيذية.[22].

وتعرف السياسة العامة على انها: منظومة متكاملة من القرارات الحكومية التي تهدف الى تحقيق المصلحة العامة وفقا لاولويات المجتمع[23]. وهنالك من يعرفها على انها: مجموعة السياسات والخطط والبرامج التي تعتمدها الدولة

لادارة المجتمع وتحقيق التنمية والاستقرار[24]. ويمكن ان نعد هذا التعريف منطلقا لبحثنا واعتباره الهدف الذي نسعى اليه.

ثانيا : اهداف السياسة العامة:

تعد السياسة العامة أداة رئيسية بيد الدولة لتحقيق الصالح العام ، وتهدف الى معالجة مشاكل المجتمع ومن ابرز اهداف السياسية العامة ما يلي:

- تحقيق الصالح العام بوصفه الهدف المركزي ، ويتمثل في تلبية احتياجات المواطنين وضمان رفاه المجتمع25.
- معالجة المشكلات العامة التي يعجز المجتمع عن حلها دون تدخل الدولة26.
- تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق توزيع عادل للموارد والخدمات27.
- تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال الاستجابة لمطالب المجتمع وتقليل اسباب توتر المجتمع28.
- تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة عبر التخطيط والدعم الحكومي29.
- ترسيخ الشرعية السياسية من خلال قدرة النظام السياسي على صياغة وتنفيذ سياسات عامة فعالة تلبي احتياجات المجتمع[30].
- تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[31].

المطلب الثالث: ماهية التنمية المستدامة واهدافها

اولاً: تعريف التنمية المستدامة: هي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر من دون المساس بقدرة الاجيال القادمة[32]. وهي ايضا عملية تطوير

شاملة تهدف الى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، بما يضمن استمرارية الموارد الطبيعية للاجيال القادمة[33]. وهنالك من يعرفها على انها نمط تنموي يربط بين متطلبات الحاضر واستحقاقات المستقبل، ويقوم على الاستخدام الرشيد للموارد وتعزيز العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الانسان[34].

ويراد بالتنمية المستدامة ايضا بانها التنمية التي تحقق زيادة مستمرة في مستوى رفاه الانسان مع الحفاظ على النظم البيئية وعدم استنزاف الموارد الطبيعية[35].

ويقصد بالتنمية المستدامة ذلك المسار التنموي الذي يسعى الى تحسين نوعية الحياة الانسانية ضمن حدود القدرة الاستيعابية للبيئة[36]. وهي ايضا فلسفة تنموية تقوم على التكامل بي الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في اطار زمني طويل الامد[37]. وكذلك هي عملية تنموية شاملة تهدف الى تحسين نوعية حياة الانسان الاقتصادية والاجتماعية في اطار الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، بما يضمن استمرارها للاجيال القادمة[38]. وهنالك من يعرفها على انها تنمية الانسان بلانسان ، ومن اجل الانسان، في اطار الحفاظ على شروط الحياة الطبيعية والاجتماعية عبر الزمن[39]. وفي تعريف اخر هي نمط من التنمية يقوم على التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بهدف تحقيق رفاه الانسان وضمان استدامة الموارد الطبيعية[40].

يمكن القول تعد التنمية المستدامة اطارا تنموي متكامل يهدف الى تلبية احتياجات الجيل الحاضر من دون المساس بقدرة الاجيال في المستقبل ، من خلال تحقيق توزان بين ابعاد التنمية والاستخدام الرشيد لهذه الموارد الطبيعية.

ثانيا: اهداف التنمية المستدامة:

تعد اهداف التنمية المستدامة اطارا عالمي شامل وضعته الامم المتحدة عام 2015 ضمن خطة التنمية، والتي تهدف الى تحقيق تنمية متوازنة تجمع الابعاد كافة، وان هذه الاهداف جاءت نتيجة استجابة للتحديات العالمية المتزايدة. تتكون اهداف التنمية المستدامة من 17 هدف مترابطة كل منها تكمل الاخر وهي كالاتي[41]:

1. القضاء على الفقر.
2. القضاء التام على الجوع.
3. الصحة الجيدة والرفاه.
4. التعليم الجيد.
5. المساواة بين الجنسين.
6. المياه النظيفة والنظافة الصحية.
7. طاقة نظيفة وبأسعار صحية.
8. العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
9. الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية
10. الحد من اوجه عدم المساواة
11. مدن ومجتمعات مستدامة
12. الاستهلاك والانتاج المسؤولان
13. العمل المناخي
14. الحياة تحت الماء
15. الحياة في البر
16. السلام والعدل والمؤسسات القوية

17. عقد الشراكات لتحقيق الاهداف

المبحث الثاني: التخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة في العراق

يُعدّ التخطيط الاستراتيجي أحد الأدوات الأساسية التي تعتمدها الدول الحديثة في رسم مسارات التنمية وتحقيق الأهداف الوطنية على المدى المتوسط والبعيد، إذ يقوم على تحديد الرؤية المستقبلية للدولة، وصياغة الأهداف الاستراتيجية، وتحديد الوسائل والموارد اللازمة لتحقيقها. ويرتبط التخطيط الاستراتيجي ارتباطاً وثيقاً بعملية صنع السياسات العامة، لأن السياسات الحكومية تمثل الإطار التنفيذي الذي تُترجم من خلاله الخطط والاستراتيجيات إلى برامج وإجراءات عملية قابلة للتطبيق.

المطلب الاول: واقع التخطيط الاستراتيجي في العراق بعد 2003:

ان العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة أهمية كبيرة ، في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرّ بها البلد خلال العقود الماضية، ولا سيما بعد التحولات السياسية التي أعقبت عام 2003، والتي أدت إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة وإعادة صياغة العديد من السياسات العامة في مختلف القطاعات. ومنذ ذلك الوقت سعت الحكومات العراقية إلى تبني عدد من الخطط والاستراتيجيات الوطنية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى الخدمات العامة وتعزيز الاستقرار المؤسسي. ويمكن تحليل واقع التخطيط الاستراتيجي في العراق بعد عام 2003 من خلال مجموعة مؤشرات ابرزها:

1- تبني الخطط والاستراتيجيات التنموية الوطنية: اتجهن الحكومات العراقية المتعاقبة الى اعتماد مجموعة من الخطط التنموية التي تهدف الى اعادة بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، كما يسعى العراق الى

موائمة سياساته التنموية مع الاجندة الدولية التي اطلقتها الامم المتحدة ضمن اطار اهداف التنمية المستدامة 42030.

2- اعادة بناء المؤسسات المعنية بالتخطيط: شهدت مرحلة ما بعد عام 2003 اعادة تنظيم المؤسسات الحكومية المسؤولة عن التخطيط والسياسات العامة ، الا ان هذه المؤسسات مازالت تواجه تحديات تتعلق بضعف الامكانات المادية والبشرية، بالاضافة الى محدودية الموارد التقنية التي تدعم عملية التخطيط الاستراتيجي43.

3- الاعتماد الكبير على الاقتصاد الريعي: يعد تحديا كبيرا في عملية التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات العامة الساعية الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة ، اذ يعد اقتصاد العراق اقتصادا ريعيا يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة44.

4- ضعف التنسيق المؤسسي بين الجهات الحكومية: تعاني عملية التخطيط الاستراتيجي من ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية المختلفة، حيث غالبا ما يتم اعداد الخطط القطاعية بصورة منفصلة دون وجود علاقة تكاملية واضحة بينها، وهذا بدوره يؤدي الى تداخل الصلاحيات بين المؤسسات الحكومية وضعف تنفيذ البرامج التنموية، مما ينعكس بصورة سلبية على كفاءة السياسات العامة45.

5- تأثير عدم الاستقرار: يعد عدم الاستقرار السياسي من ابرز التحديات المؤثرة في فعالية التخطيط الاستراتيجي في العراق، حيث يؤدي التغير المتكرر في الحكومات والقيادات الى ضعف استمرارية الخطط الاستراتيجية، كما ان الصراعات السياسية بين القوى المختلفة قد تؤثر في عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي وفي تنفيذ البرامج التنموية46.

6- محدودية القدرات الادارية والتقنية: ان بعض المؤسسات الحكومية تعاني من نقص في الملاكات المتخصصة في مجالات التخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة47.

7- ضعف نظم المعلومات والبيانات: يعد توفر المعلومات والبيانات الدقيقة اساس نجاح عملية التخطيط الاستراتيجي، الا ان العراق مازال يواجه تحديات كبيره في مجال نم المعلومات الاحصائية وقواعد البيانات ، الامر الذي يقلل من قدرة صانعي السياسات العامة على اتخاذ قرارات علمية دقيقة48.

8- تزايد الاهتمام بالتخطيط طويل الامد: على الرغم من التحديات السابقة الذكر ، الا انه شهدت السنوات الاخيرة اهتماما متزايدا بتطوير التخطيط الاستراتيجي في العراق، من خلال اعتماد خطط تنموية متوسطة وطويلة الامد وبالتعاون مع منظمات دولية والعمل على ادخال مفاهيم الحوكمة الرشيدة في السياسات العامة بهدف تحقيق التنمية المستدامة[49].

المطلب الثاني: تحليل السياسات العامة المرتبطة بالتنمية المستدامة بعد عام 2003

شهد العراق بعد عام 2003 تحولات سياسية واقتصادية كبيرة اثرت بشكل مباشر على طبيعة السياسات العامة وخاصة المرتبطة بالتنمية المستدامة ، ويمكن تحليل هذه السياسات من خلال ما يأتي:

1- الاجراءات الاقتصادية المرتبطة بالتنمية المستدامة: تميزت السياسات الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 بالاعتماد بشكل كبير وواضح على القطاع النفطي كمصدر للايرادات العامة للدولة، مما جعله اقتصادا ريعيا عرضه لتقلبات اسعار النفط العالمية، وهذا ما يتعارض مع اهداف

التنمية المستدامة التي تقوم على اساس تنوع الاقتصاد و تقليل مخاطر نضوب الموارد الطبيعية، فضلا عن ذلك ان كافة الانفاق يتم توجيهه للاستهلاك وليس للاستثمار التنموي[50].واجهت السياسة الاستثمارية في العراق العديد من التحديات والتي تمثلت بضعف جذب الاستثمار الاجنبي والمحلي نتيجة عدم الاستقرار السياسي ، وانتشار الفساد وتعقيد الاجراءات الادارية ، الا انه في السنوات الاخيرة شهدت تطور نسبي في هذا الجانب خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في البنى التحتية.يمكن القول ان التخطيط الاستراتيجي للسياسات العامة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي لم تحقق متطلبات التنمية المستدامة بشكل متكامل نتيجة الاعتماد على الاقتصاد الريعي وضعف السياسات المالية والاستثمارية.

2- الاجراءات السياسية المرتبطة بالتنمية المستدامة: شهد العراق بعد عام 2003 تبني نظام سياسي قائم على التعددية الحزبية والانتخابات الدورية فهي ظاهريا مطابقة لاهداف التنمية المستدامة الا اننا نلاحظ شعف الممارسة الديمقراطية وظهور المحاصصة اثر سلبا على كفاءة السياسات التنموية. ومن العوامل السياسية التي اثرت ايضا على التنمية المستدامة هو عدم الاستقرار السياسي خاصة في 2014 مع وجود تنظيم داعش الارهابي، وقد استطاع العراق بعد ذلك من اعادة الاعمار في المدن المحتلة.

3- الاجراءات الاجتماعية المرتبطة بالتنمية المستدامة : حاولت الحكومات العراقية بعد عام 2003 الى تبني برامج وسياسات للحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، وذلك من خلال زيادة الانفاق وتوسيع برامج الدعم الحكومي، وقد ذكرت تقرير البنك الدولي الى ان

العراق قد اعتمد على اعادة توزيع عائدات النفط عبر التعيين الحكومي وبرامج الرعاية الاجتماعية[51]. هذا بالاضافة الى ان الحكومات العراقية سعت الى تحسين الخدمات الصحية واعادة تأهيل المستشفيات وسعي الحكومات ايضا الى رفع مستوى التعليم وتحديث المناهج بما يتوائم مع التطور التكنلوجي المتزايد .

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة

ان عملية التخطيط الاستراتيجي وصنع السياسة العامة تواجه بالعديد من التحديات سواء كانت بنيوية او مؤسساتية التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة، ومنها (ضعف الاستقرار السياسي والامني ، الفساد سواء الاداري او المالي الاقتصاد الريعي) وسوف يتم تناولها بشيء من التفصيل وكالاتي:

1- ضعف الاستقرار السياسي والامني : ان الاستقرار السياسي والامني من اهم التحديات التي تواجه التخطيط الاستراتيجي في العراق ، اذ يساهم في تأخير او تعطيل تنفيذ الخطط التنموية ، فضلا عن تأثير الصراعات والارهاب على البيئة الاستثمارية والتنموية، كما ان العمليات الارهابية قد استنزفت جزء كبير من الموازنة العامة على حساب القطاعات التنموية والخدمية52.

2- يعد الفساد الاداري او المالي تحدي كبير يواجه عملية التخطيط الاستراتيجي وصنع السياسة العامة اذ يؤدي الى هدر الموارد العامة وضعف تنفيذ المشاريع ، فضلا عن تراجع ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية. كما ان انتشار المحاصصة السياسية كلها ساهمت في تراجع السياسات العامة وبالتالي تحقيق اهداف التنمية المستدامة53.

3- الاقتصاد الريعي: يعد اعتماد العراق بصورة كلية على الايرادات النفطية نقطة ضعف القدرة على تحقيق تخطيط استراتيجي تنموي وذلك كون الاقتصاد مرهون بتقلبات اسعار النفط العالمية [54]

المبحث الثالث: نحو سياسات استراتيجية للتنمية المستدامة في العراق

يشكل تنبي السياسات الاستراتيجية للتنمية المستدامة ضرورة ملحة للدول التي تسعى الى تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والبيئية المعاصرة. ويعد العراق من الدول التي تواجه تحديات معقدة اثرت بصورة مباشرة في مسار التنمية الامر الذي جعل من اعادة صياغة سياسات عامة وفق منظور استراتيجي مستدام، وسوف يتم تناول:

المطلب الاول: آليات تعزيز التخطيط الاستراتيجي في العراق.

تتطلب عملية تعزيز التخطيط الاستراتيجي في العراق تبني مجموعة من الاليات المؤسسية والادارية التي تساهم في رفع كفاءة صنع السياسات العامة وتحقيق التنمية المستدامة وكما يلي:

1- تطوير البناء المؤسسي للتخطيط الاستراتيجي : ان تطوير البناء المؤسسي يتطلب انشاء وحدات متخصصة بالتخطيط داخل الوزارات والمحافظات ، مع اعتماد منهجية موحدة لاعداد الخطط وربطها بالاهداف الوطنية للتنمية المستدامة[55].

2- تعزيز الحوكمة والشفافية الادارية: تعد الحوكمة الرشيدة ركيزة اساسية في نجاح التخطيط الاستراتيجي، اذ تساهم في مكافحة الفساد وترشيد الانفاق وتحسين ادارة موارد الدولة ، وهذا يتطلب انظمة رقابية فعالة وكذلك تعزيز مبدأ المساءلة وتحسين جودة الخدمات[56].

3- ربط التخطيط الاستراتيجي بأهداف التنمية المستدامة: يتطلب تعزيز التخطيط الاستراتيجي موائمة الخطط الوطنية مع اهداف التنمية المستدامة 2030،بما يضمن تكامل الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقد سعت الحكومة العراقية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي الى موائمة الخطط الوطنية مع مؤشرات التنمية المستدامة[57].

4- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية: تساهم الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمنظمات الدولية في توفير التمويل والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ التخطيط الاستراتيجي، بالاضافة الى دعم الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي، وقد جرى عمل بين وزارة التخطيط مع برنامج الامم المتحدة الانمائي على اطلاق خريطة مستثمري اهداف التنمية المستدامة لتشجيع الاستثمار في قطاعات حيوية وربطها بالتنمية المستدامة[58].

المطلب الثاني: سيناريوهات لسياسات عامة تحقق أهداف التنمية المستدامة في العراق

السيناريو الأول: السيناريو المتفائل (التحول المستدام)

يرى هذا السيناريو نجاح الحكومة العراقية في تنفيذ إصلاحات اقتصادية ومؤسسية شاملة بحلول عام 2030، مع استقرار سياسي نسبي وارتفاع الاستثمارات المحلية والدولية.

أبرز ملامحه:

1. تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط إلى أقل من 70%.
2. توسع مشاريع الطاقة المتجددة.
3. انخفاض معدلات البطالة والفقر.

4. تحسن مؤشرات التعليم والصحة.
5. تعزيز الحوكمة الرقمية.

النتائج المتوقعة:

1. تحقيق نسبة مرتفعة من أهداف التنمية المستدامة.
2. زيادة الاستقرار الاجتماعي والسياسي.
3. ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المستدام.
4. العوامل الداعمة:
5. الاستقرار الأمني.
6. الدعم الدولي.
7. الإصلاح الإداري.
8. الشراكات مع القطاع الخاص.

رغم أن هذا السيناريو يُعدّ الأكثر إيجابية، إلا أن تحقيقه يتطلب شروطاً معقدة، أهمها:

1. استقرار سياسي طويل الأمد.
2. توافق النخب السياسية على مشروع إصلاحي شامل.
3. مكافحة جدية للفساد.
4. استمرارية الدعم الدولي.
5. إدارة فعالة للموارد النفطية.

لذلك فإن إمكانية تحققه الكامل تبقى مرتبطة بقدرة النظام السياسي على تجاوز الأزمات البنيوية المزمنة.

السيناريو الثاني: السيناريو المرجّح (الإصلاح الجزئي)

يفترض هذا السيناريو استمرار الإصلاحات بشكل تدريجي مع بقاء بعض المشكلات البنيوية.

أبرز ملامحه:

1. استمرار الاعتماد النسبي على النفط.
2. تحسن محدود في الخدمات العامة.
3. إصلاحات جزئية في الإدارة العامة.
4. تراجع نسبي للفقر والبطالة.
5. النتائج المتوقعة:
6. تحقيق جزئي لأهداف التنمية المستدامة.
7. استمرار الفجوات التنموية بين المحافظات.
8. بقاء التحديات البيئية والاقتصادية.
9. العوامل المؤثرة:
10. بطء الإصلاح المؤسسي.
11. ضعف التمويل.
12. استمرار البيروقراطية.

يُعد هذا السيناريو الأقرب إلى الواقع للأسباب الآتية:

1. استمرار الاقتصاد الريعي مع وجود إصلاحات تدريجية.
2. محدودية قدرة الدولة على تنفيذ إصلاحات شاملة.
3. استمرار التنافس السياسي وتأثيره على صنع القرار.
4. الاعتماد المستمر على الإيرادات النفطية.
5. بطء الإصلاح الإداري والمؤسسي.

كما أن هذا السيناريو يتوافق مع طبيعة التطور السياسي والاقتصادي في العراق بعد عام 2003، حيث شهدت الدولة إصلاحات جزئية دون تحولات بنيوية كاملة.

السيناريو الثالث: السيناريو المتشائم (تعثر التنمية)

يقوم هذا السيناريو على استمرار الأزمات السياسية والاقتصادية وضعف الإدارة العامة.

أبرز ملامحه:

1. استمرار الاقتصاد الريعي.
2. ارتفاع معدلات البطالة والفقر.
3. تفاقم أزمة المياه والتغير المناخي.
4. ضعف الاستثمار والخدمات العامة.

النتائج المتوقعة:

1. تعثر تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
2. تزايد الهجرة والنزوح.
3. ارتفاع معدلات الاحتجاج وعدم الاستقرار.
4. العوامل المسببة:
5. ضعف الحوكمة.
6. الفساد الإداري.
7. الأزمات الإقليمية والمناخية.

رغم أن هذا السيناريو يُعد سلبياً، إلا أن احتمالية تحققه تبقى قائمة إذا استمرت الأزمات السياسية والاقتصادية دون إصلاح حقيقي، خاصة مع:

1. استمرار الفساد الإداري.

2. ضعف التخطيط الاستراتيجي.
3. تفاقم أزمة المياه.
4. انخفاض أسعار النفط عالمياً.
5. تصاعد التوترات الإقليمية.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن التخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة يمثلان ركيزتين أساسيتين لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، لكونهما الإطار الذي تُبنى عليه عملية توجيه الموارد والإمكانات نحو أهداف تنموية طويلة الأمد تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية. وقد أظهرت الدراسة أن العراق، رغم امتلاكه مقومات اقتصادية وبشرية كبيرة، ما يزال يواجه تحديات بنيوية معقدة تتمثل في الطبيعة الريعية للاقتصاد، وضعف كفاءة المؤسسات، واستمرار الفساد الإداري، والتحديات الأمنية والسياسية، فضلاً عن الأزمات البيئية والمناخية التي باتت تؤثر بصورة مباشرة في الأمن المائي والغذائي والاستقرار المجتمعي.

كما تبين الدراسة أن نجاح التنمية المستدامة لا يرتبط فقط بوضع الخطط والاستراتيجيات، وإنما يعتمد على قدرة الدولة على تحويل هذه الخطط إلى سياسات عامة قابلة للتنفيذ، تستند إلى مؤسسات فعّالة، وإدارة رشيدة، وآليات رقابة وتقييم مستمرة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية تبني منهج التخطيط الاستراتيجي بوصفه أداة لتحديد الأولويات الوطنية، واستشراف التحديات المستقبلية، وتحقيق التكامل بين القطاعات المختلفة ضمن رؤية تنموية شاملة تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية العراق 2030.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مسار التنمية في العراق يتأرجح بين فرص التحول التنموي والتحديات التي تعيق تحقيقه، الأمر الذي يجعل مستقبل التنمية المستدامة مرتبطاً بدرجة كبيرة بمدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية، وتعزيز الحوكمة، وتنويع الاقتصاد، والاستثمار في رأس المال البشري، فضلاً عن تعزيز الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع الدولي.

وبناءً على ذلك، فإن تحقيق التنمية المستدامة في العراق يتطلب إرادة سياسية حقيقية تتبنى الإصلاح الشامل، وتعمل على بناء سياسات عامة أكثر كفاءة واستجابة لحاجات المجتمع، مع ضرورة تعزيز الاستقرار السياسي، وتفعيل الإدارة الرقمية، وتطوير البنية التحتية، ومعالجة التحديات البيئية والمناخية، بما يسهم في تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

الهوامش

[1] - محمد سعيد فرح، التخطيط الاستراتيجي والسياسة العامة، دار وائل للنشر، عمان، 2010 ، ص

[2] - علي الدين هلال، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، دار الشروق، القاهرة، 2006.،ص

[3] - جيمس أندرسون ((James Anderson، Public Policymaking، 7th edition, Wadsworth, 2011.

[4] - حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

[5] - زهير عبد الله مناصرة التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات السياسية، دار الحامد، عمان، 2014

[6] - هنري كيسنجر الدبلوماسية (Diplomacy)، ترجمة مركز الأهرام للترجمة 1999، ص

[7] - ستيفن بريمر (Strategic Planning in Government(Steven Bremer، Routledge 2008

[8] - غسان سلامة نحو عقد اجتماعي جديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994، ص

[9] - ديفيد إيستون ((The Political System David Easton، University of Chicago Press1971،

[10] - جيمس اندرسون صنع السياسات العامة، مصدر سبق ذكره ص 54.
[11] - هربت سايمون، الادارة العامة وصنع القرار السياسي، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، 2012، ص 112,.
[12] هنري مينتزبرغ، الاستراتيجية وعمل المنظمات العامة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014، ص 89.
[1313] - محمد عادل زكي ، التخطيط الاستراتيجي وادارة الدولة الحديثة ، القاهرة، دار الفكر العربي، 2018، ص67.
[14] - سعد ابو عامود، النظم السياسية والسياسات العامة، بيروت، دار النهضة العربية، 2015، ص133.
[15] - فؤاد زكريا، الفكر السياسي المعاصر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ،2011، ص41.
[16] - طلال المومني، مدخل الى السياسات العامة: المفاهيم والنظريات، عمان ، دار وائل للنشر، 2016، ص21.
[17] - جيمس اندرسون صنع السياسات العامة، ترجمة عبد الرحمن حماد، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1990، ص13.
[18] - محمد حمزة ، تحليل السياسات العامة: النظرية والتطبيق ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص40
[19] - علي الدين هلال، السياسات العامة: دراسة تحليلية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 17.
[20] - محمد شفيق، السياسة العامة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2001، ص 22.
[21] - عبدالله عبد الوهاب، تحليل السياسات العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 31.
[22] - حسن نافعة، مدخل الى السياسات العامة، دار الشروق، القاهرة، 2012، ص 19.
[23] - علي عبد العال، النظم السياسية والسياسات العامة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص44.
[24] - عبد الرحمن بدوي، مدخل الى علم السياسة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 63.
[25] - جيمس اندرسون ، صنع السياسات العامة، مصدر سبق ذكره، ص ص 45-48.
[26] - عبد الله عبد القادر السياسات العامة : دراسة تحليلة، مصدر سبق ذكره، ص ص 63-67.
[27] ابراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الوطن العربي، دار الشروق القاهرة، 2012، ص ص 91-96.
[28] - احمد حماد، النظام السياسي والاستقرار السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة،2011، ص ص 118-122.

[29] - عبد الرزاق الدوري، السياسة الاقتصادية والتنمية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2013، ص ص 74-80.
[30] - حسين علي حسين، الشرعية السياسية في النظم المعاصرة، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2010، ص ص 55-59.
[31] - الامم المتحدة تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة 2030، النسخة العربية ، 2015، ص ص 3-7.
[32] - اللجنة العالمية للبيئة، تقرير مستقبلنا مشترك، الامم المتحدة، نيويورك، 1987، ص 43.
[33] - محمد صابر عرب، التنمية المستدامة: المفهوم والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010، ص 21.
[34] - عبد الحسين شعبان، التنمية المستدامة وحقوق الانسان، دار الطليعة ، بيروت، 2012، ص 17.
[35] - علي عبد الفتاح محمد، قضايا التنمية المستدامة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 34.
[36] - عبد الله عبد الوهاب نعيم، البيئة والتنمية المستدامة، دار المسيرة، عمان ، 2011، ص 29.
[37] - حسين احمد امين، التنمية المستدامة الاطار النظري والتطبيقي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص 15.
[38] - عبد القادر محمد عبد القادر، التنمية المستدامة: المفهوم ، الابعاد، المؤشرات، دار المسيرة، عمان، 2011، ص 27.
[39] - محمد عابد الجابري، التنمية البشرية والتنمية المستدامة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2002، ص 55.
[40] - احمد ابو زيد، قضايا التنمية المستدامة في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2014، ص 19.
[41] -الامم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، نيويورك، 2015.
[42] - الامم المتحدة ، تحويل عالمنا، مصدر سبق ذكره
[43] البنك الدولي، اعادة بناء مؤسسات الدولة في العراق : تحديات الحكومة والادارة العامة ، واشنطن، 2017،ص28.
[44] - صندوق النقد الدولي، تقرير افاق الاقتصاد العراقي ، واشنطن 2021، ص11.
[45] - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الحكومة العامة في العراق: التحديات والاصلاحات، باريس،2016،ص34.
[46] - المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، اصلاح الادارة العامة في العراق ، بغداد ،2019، ص 41.
[47] - برنامج الامم المتحدة الانمائي، اصلاح الادارة العامة ودعم القدرات المؤسسية في العراق،نيويورك،2020،ص22.
[48] - الجهاز المركزي للاحصاء في العراق، التقرير الاحصائي السنوي، بغداد، 2021،ص9.
[49] - الامم المتحدة، تقرير متابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة في العراق، نيويورك، 2022،ص17

[50] -صندوق النقد الدولي ،2016، واشنطن، ص8.
[51] - تقرير البنك الدولي ، مصدر سبق ذكره.
[52] - صابرين احمد مجيد، معوقات التنمية المستدامة في العراق مابعد الصراع وفرص معالجتها ،مجلة العلوم القانوية والسياسية، العدد الخاص 2025، ص 6-8.
[53] - احمد عبدالله ناهي، محمد أرمين كربيت، التنمية المستدامة في العراق: التحديات والمعالجات، مجلة قضايا سياسية، العدد 2021،65، ص233-235.
[54] - عباس علي حسن/ شروط تحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2003، دراسة تحليلية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 22، العدد 80، 2024، 45-46.
[55] - وزارة التخطيط العراقية، ورشة عمل عن السياسة التنفيذية لحوكمة منظومة الاستراتيجيات في العراق، بغداد، 2026.
[56] -المصدر نفسه.
[57] - برنامج الامم المتحدة الانمائي، تعزيز اجندة التنمية في العراق ، بغداد، 2024.
[58] -وزارة التخطيط العراقية ، اطلاق خريطة مستثمري اهداف التنمية المستدامة في العراق، 2024.

قائمة المصادر :

1- محمد سعيد فرح، التخطيط الاستراتيجي والسياسة العامة، دار وائل للنشر، عمان، 2010 ، ص
[2] - علي الدين هلال، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، دار الشروق، القاهرة، 2006.،ص
[3]- جيمس أندرسون ((James Anderson، Public Policymaking، 7th edition, Wadsworth, 2011.
[4]- حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
[5] - زهير عبد الله مناصرة التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات السياسية، دار الحامد، عمان 2014، ص
[6]- هنري كيسنجر الدبلوماسية (Diplomacy)، ترجمة مركز الأهرام للترجمة 1999، ص
[7]- ستيفن بريمر (Steven Bremer)Strategic Planning in Government، 2008 Routledge
[8] - غسان سلامة نحو عقد اجتماعي جديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994، ص
[9] - ديفيد إيستون ((David Easton The Political System، University of Chicago Press1971،
[10] - جيمس اندرسون صنع السياسات العامة، مصدر سبق ذكره ص 54.

[11] - هربت سايمون، الادارة العامة وصنع القرار السياسي، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، 2012، ص 112,.

[12]- هنري مينتزبرغ، الاستراتيجية وعمل المنظمات العامة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014، ص 89.

[13] - محمد عادل زكي ، التخطيط الاستراتيجي وادارة الدولة الحديثة ، القاهرة، دار الفكر العربي، 2018، ص67.

[14] - سعد ابو عامود، النظم السياسية والسياسات العامة، بيروت، دار النهضة العربية، 2015، ص133.

[15] - فؤاد زكريا، الفكر السياسي المعاصر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ،2011، ص41.

[16] - طلال المومني، مدخل الى السياسات العامة: المفاهيم والنظريات، عمان ، دار وائل للنشر، 2016، ص21.

[17] - جيمس اندرسون صنع السياسات العامة، ترجمة عبد الرحمن حماد، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1990، ص13.

[18] - محمد حمزة ، تحليل السياسات العامة: النظرية والتطبيق ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص40

[19] - علي الدين هلال، السياسات العامة: دراسة تحليلية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 17.

[20] - محمد شفيق، السياسة العامة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2001، ص 22.

[21] - عبدالله عبد الوهاب، تحليل السياسات العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 31.

[22] - حسن نافعة، مدخل الى السياسات العامة، دار الشروق، القاهرة، 2012، ص 19.

[23] - علي عبد العال، النظم السياسية والسياسات العامة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 44.

[24] - عبد الرحمن بدوي، مدخل الى علم السياسة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 63.

[25] - جيمس اندرسون ، صنع السياسات العامة، مصدر سبق ذكره، ص ص 45-48.

[26] - عبد الله عبد القادر السياسات العامة : دراسة تحليلة، مصدر سبق ذكره، ص ص 63-67.

[27]- ابراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الوطن العربي، دار الشروق القاهرة، 2012، ص ص 91-96.

[28] - احمد حماد، النظام السياسي والاستقرار السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة،2011، ص ص 118-122.

[29] - عبد الرزاق الدوري، السياسة الاقتصادية والتنمية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2013، ص ص 74-80.
[30] - حسين علي حسين، الشرعية السياسية في النظم المعاصرة، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2010، ص ص 55-59.
[31] - الامم المتحدة تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة 2030، النسخة العربية ، 2015، ص ص 3-7.
[32] - اللجنة العالمية للبيئة، تقرير مستقبلنا مشترك، الامم المتحدة، نيويورك، 1987، ص 43.
[33] - محمد صابر عرب، التنمية المستدامة: المفهوم والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010، ص 21.
[34] - عبد الحسين شعبان، التنمية المستدامة وحقوق الانسان، دار الطليعة ، بيروت، 2012، ص 17.
[35] - علي عبد الفتاح محمد، قضايا التنمية المستدامة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 34.
[36] - عبد الله عبد الوهاب نعيم، البيئة والتنمية المستدامة، دار المسيرة، عمان ، 2011، ص 29.
[37] - حسين احمد امين، التنمية المستدامة الاطار النظري والتطبيقي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص 15.
[38] - عبد القادر محمد عبد القادر، التنمية المستدامة: المفهوم ، الابعاد، المؤشرات، دار المسيرة، عمان، 2011، ص 27.
[39] - محمد عابد الجابري، التنمية البشرية والتنمية المستدامة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2002، ص 55.
[40] - احمد ابو زيد، قضايا التنمية المستدامة في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2014، ص 19.
[41] -الامم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، نيويورك، 2015.
[42] - الامم المتحدة ، تحويل عالمنا، مصدر سبق ذكره
[43]- البنك الدولي، اعادة بناء مؤسسات الدولة في العراق : تحديات الحكومة والادارة العامة ، واشنطن، 2017،ص28.
[44] - صندوق النقد الدولي، تقرير افاق الاقتصاد العراقي ، واشنطن 2021، ص11.
[45] - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الحكومة العامة في العراق: التحديات والاصلاحات، باريس،2016،ص34.
[46] - المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، اصلاح الادارة العامة في العراق ، بغداد ،2019، ص 41.
[47] - برنامج الامم المتحدة الانمائي، اصلاح الادارة العامة ودعم القدرات المؤسسية في العراق،نيويورك،2020،ص22.

[48] - الجهاز المركزي للاحصاء في العراق، التقرير الاحصائي السنوي، بغداد، 2021،ص9.
[49] - الامم المتحدة، تقرير متابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة في العراق، نيويورك، 2022،ص17
[50] -صندوق النقد الدولي ،2016، واشنطن، ص8.
[51] - تقرير البنك الدولي ، مصدر سبق ذكره.
[52] - صابرين احمد مجيد، معوقات التنمية المستدامة في العراق مابعد الصراع وفرص معالجتها ،مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الخاص 2025، ص 6-8.
[53] - احمد عبدالله ناهي، محمد أرمين كربيت، التنمية المستدامة في العراق: التحديات والمعالجات، مجلة قضايا سياسية، العدد 2021،65، ص233-235.
[54] - عباس علي حسن/ شروط تحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2003، دراسة تحليلية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 22، العدد 80، 2024، 45-46.
[55] - وزارة التخطيط العراقية، ورشة عمل عن السياسة التنفيذية لحوكمة منظومة الاستراتيجيات في العراق، بغداد، 2026.
[56] -المصدر نفسه.
[57] - برنامج الامم المتحدة الانمائي، تعزيز اجندة التنمية في العراق ، بغداد، 2024.
[58] -وزارة التخطيط العراقية ، اطلاق خريطة مستثمري اهداف التنمية المستدامة في العراق، 2024.